بحث مع الخليفي الاتحاد البرلماني الخليجي والعلاقات البرلمانية بين البلدين

الراشد: نحن في الخليج لدينا الديمقراطية والحرية والمشاركة الشعبية

■ ما تشهده قطر من تطور يبعث لدينا الشعور بالفخر والاعتزاز بدولة شقيقة قريبة منا

الراشد يوقع في سجل زوار المتحف الاسلامي في قطر

ويطلع والوفد المرافق على جانب من معروضات المتحف

■ لكل دولة أسلوبها بالنهوض الديمقراطي ونحن نحترم خصوصية كل بلد

الدوحة - «كونا»: بحث رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد امس مع رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي العلاقات البرلمانية القائمة بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها وتطويرها.

وقال الراشد في تصريح لـ«كونا» ان الاجتماع الذي ضم عددا من اعضاء مجلس الامة الكويتي ومجلس الشورى القطري تطرق الى التنسيق المشترك ازاء المؤتمرات الدولية التي ستعقد خلال الفترة المقبلة التي تنصب في مجملها خدمة لاهداف وتطلعات الشعبين الكويتي والقطري.

وذكر انه تم خلال الاجتماع توجيه دعوة رسمية الى رئيس واعضاء مجلس الشورى القطري للمشاركة في اجتماع اتحاد البرلمانيين العرب المقرر عقده في الكويت في ابريل المقبل.

واشار الراشد الى ان الاجتماع تناول كذلك الموضوعات التي تتعلق بالاتحاد البرلماني الخليجي اضافة الى بحث القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

واكد ان زيارة الوفد البرلماني الكويتي لدولة قطر تأتي في طور تقوية العلاقات وتطويرها بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين والاستماع الى وجهات النظر التي من شأنها ان تدفع العمل المشترك الى مجالات رحبة من التعاون.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الراشد كلا من الاعضاء احمد لاري وحمد الهرشاني ومحمد الرشيدي وناصر الشمري والدكتور صلاح العتيقي وامين عام مجلس الامة علام الكندري.

وكان الراشد اشاد امس الاول بالعلاقات الاخوية التي تربط بين دولة الكويت ودولة قطر وشعبيهما الشقيقين واصفا اياها بالعلاقات «الاخوية والتاريخية وبعلاقات الدم والنسب المتميزة».

وقال الراشد الذي يزور الدوحة حاليا على راس وفد برلماني في تصريح لوكالة الانباء القطرية «قنا» ان زيارته الحالية لدولة قطر تأتي في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين في اطار المنظومة الخليجية مشيرا الى انه سيتم خلالها البحث في العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية والشأن الدولي والتنسيق حول مجمل هذه القضايا من خلال مجلس الشورى القطري ومجلس الامة الكويتي فضلا عن التنسيق حول القضايا التي يجب التركيز عليها في المؤتمرات الاقليمية والدولية وهو ما دأبت عليه دائما دول مجلس التعاون في ظل ما يربط بينها من علاقات اخوية.

ونوه بحفاوة الاستقبال وما وجده والوفد المرافق من حسن وفادة وترحيب «وهو ما اثلج صدورنا لكون ذلك يكرس محبة الشعب القطري لشقيقه الشعب الكويتي».

وامتدح الراشد ما تشهده قطر حاليا من تطور كبير في البنية التحتية البشرية وكذلك العمرانية الامر الذي قال انه ينعكس ايجابا على دول المنطقة.

واضاف قائلا في هذا الصدد «ما تشهده قطر من تطور يبعث لدينا الشعور بالفخر والاعتزاز بدولة عزيزة وشقيقة قريبة منا تشهد هذا التطور العمراني والتطور في بنية الانسان القطري بهذه السرعة وهذا الجمال» سائلا الله تعالى لقطر وشعبها كل خير وتوفيق.

واشاد بالزيارة التاريخية التي قام بها امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى قطاع غزة في شهر اكتوبر الماضي قائلا ان زيارته للقطاع تندرج في اطار الجهود التي تخدم القضية الفلسطينية وتعمل على تحرير فلسطين واعطاء الحق لاصحابه مؤكدا ان مثل هذه الاعمال والجهود هي خطوات ايجابية مفرحة للجميع.

واعتبر الراشد قبول فلسطين دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح من شأنها ان تكرس الحق الفلسطيني قائلا انها من الخطوات التي عمل لها جاهدا ولسنوات طويلة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت منذ ان كان وزيرا للخارجية حيث كان هذا الملف من الملفات المهمة جدا لديه «وقد تحرك سموه بفضل خبرته الدبلوماسية لاقراره والحمد لله توج ذلك بهذا القرار ونتمنى ان تلي هذه الخطوة خطوات اخرى تجعل من القدس الشريف عاصمة لدول فلسطين الحرة والمستقلة».

وردا على سؤال يتعلق بدور البرلمانيين الخليجيين والعرب عموما في تعزيز الديمقراطية بالمنطقة اشار رئيس مجلس الامة علي الراشد الى ان دولة الكويت رائدة في هذا المجال الدستوري والديمقراطي في المنطقة مشيرا الى ان السنوات الماضية شهدت ايضا تطورا وبخطوات ملحوظة في دول مجلس التعاون نحو تعزيز الديمقراطية والمشاركة من خلال مجالس الشورى والمجالس الوطنية والامة والنواب.

ولفت الى ان لكل دولة ظروفها وطابعها الخاص بها وعاداتها وتقاليدها التي يجب ان تكون محل تقدير «فالكل يحترم الطريقة التي تتبعها كل دولة لكيفية النهوض الديمقراطي فيها.. ونحن نحترم في هذا السياق خصوصية كل دولة على حدة».

وحول ما يجري في المنطقة العربية واهمية ان ينعكس ذلك ايجابا على المواطن العادي افاد الراشد بان الديمقراطية والحرية والمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص ومبدأ العدالة هي اساس الرضا الاجتماعي لاي حكومة في العالم «وبالتالي - ولله الحمد - نحن في الخليج لدينا ذلك».

ونبه الى انه لا احد يلوم الشعوب في الدول العربية التي شهدت تقصا في الحريات والديمقراطية وتفشيا للظلم والفقر على انتفاضتها من اجل الحرية والكرامة والعيش الرغيد وتكافؤ الفرص.

واكد الراشد ان دول مجلس التعاون تشهد تطورا كبيرا في هذه الامور وتسعى دائما الى المزيد والى الافضل.

ورأى ان ذلك امر طبيعي «فكل انسان له طموح لكن - ولله الحمد - نحن تعدينا منذ سنوات طويلة مرحلة المشاركة الشعبية والديمقراطية ووصلنا الى مرحلة جيدة نحتاج الى تعزيزها من خلال الحوار المباشر واحترام جميع وجهات النظر مهما اختلفنا».

واكد ان ما حدث في بعض الدول العربية من ربيع «هو انتفاضة على ظلم وفقر وكبت للحريات وهو ما يعني ان اي دولة ادرى بشؤونها».

وحول انشاء برلمان خليجي مشترك بدول مجلس التعاون على غرار المؤسسات الخليجية الاخرى المتماثلة قال رئيس مجلس الامة الكويتي اننا نطمح الى ذلك مشيرا الى وجود تنسيق كبير بين دول مجلس التعاون في هذه الامور سواء على صعيد الاتحاد البرلماني العربي او اتحاد برلمانات منظمة التعاون الاسلامي او على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي.

ولفت الى ان هناك دائما اجتماعات تنسيقية بين رؤساء البرلمانات في دول مجلس التعاون معربا عن امله في ان يكون لدى دول مجلس التعاون برلمان مشترك كما هو الحال بالنسبة للبرلمان العربي فضلا عما هو مقترح من احدى الدول الشقيقة لانشاء برلمان اسلامي.

وحول طبيعة القضايا التي ستتناولها مباحثاته غدا مع رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن مبارك الخليفي قال الراشد انها ستتناول تنسيق المواقف «خصوصا ونحن مقبلون على اجتماع للاتحاد البرلماني العربي في الكويت في شهر ابريل المقبل الذي يسبقه اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي في الاكوادور بنهاية شهر مارس» لافتا الى ان مثل هذه الاجتماعات والمؤتمرات تحتاج الى التنسيق لا سيما فيما يخص عمل اللجان والمواقف.

وفي اجابة على سؤال يتعلق برؤيته لطبيعة حل الازمة في سوريا افاد رئيس مجلس الامة الكويتي بان «اي حل يحقن دماء الاشقاء في سوريا نحن معه ولا يرضينا ان نرى قطرة دم تسيل في وطننا العربي او الاسلامي او حتى في العالم وبالتالي نحن ندعم تحرك البعوث الدولي للجامعة العربية والامم المتحدة الاخضر الابراهيمي لحل هذه القضية».

تتمات

استجوابان جديدان

مضيفا: أتحدى أن يكون فيه شخصانية تجاه الوزير، وليس لنا علاقة به إلا فيما يتعلق بالصالح العام.

وحول استجوابه إلى وزير المالية قال الفزيع إن هدفه منه هو تطبيق العدالة، من خلال تطبيق القانون الذي ينص على توقيع عقوبات على المتجاوزين في موضوع القروض، قد تصل إلى حد عزل أعضاء مجالس إدارات البنوك.

أضاف الفزيع: إن استجوابي إلى الوزير الشمالي «كتب بدموع المظلومين ممن سرقت أموالهم، ووزير المالية يتفرج، مؤكدا أن إعمال العدالة لن يتحقق بإسقاط الفوائد أو القروض، وإنما بإسقاط مجالس إدارات البنوك التي تورطت في المؤامرة على مقدرات آلاف الأسر الكويتية، ولن نقبل بأي تقصير كان».

في شأن استجواب وزير النفط فقد تناول المحور الأول منه: أولاً: تعمد وزارة النفط الاستمرار في المخالفة الصريحة للقانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن... القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل ثانيا: تعمد استمرار وزارة النفط ببيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية في أوروبا والتي يعاقب عليها قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 في المادة 204 والمادة 260 مكرر «أ».

وحول مخالفة القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل أوضح المستجوبان أن ذلك متواصل منذ سنة 2007 وحتى الآن، حيث «اعترف وزير النفط عن طريق رئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل رسميا بجريمة التعامل مع الكيان الصهيوني والتي يمنعها ويعاقب عليها القانون الكويتي في القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن.. القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، وذلك بالرغم من أن الشعب الكويتي يرفض رفضا قاطعا التعامل مع الكيان الصهيوني أو التطبيع معه، كما أن سمو أمير البلاد «حفظه الله ورعاه» عندما كان وزيرا للخارجية وعميد دبلوماسيي العالم شدد وحارب التطبيع مع الكيان الصهيوني على مدار خمسين عاما، إلا أن رئيس شركة البترول الكويتية العالمية استمر في الشراكة مع شركة «ديلك الإسرائيلية» «DELEK GROUP» متحديا لرغبة وإرادة سمو أمير البلاد والشعب الكويتي ومخالفا للقوانين وسياسات دولة الكويت».

وأشار النائبان حماد والفزيع في صحيفة استجوابهما أيضا إلى أن وزارة نفط الكويت وعن طريق شركة البترول الكويتية العالمية تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات إسرائيلية أخرى.

وتطرقت الصحيفة أيضا إلى ما أسمته «تعمد استمرار وزارة النفط ببيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية في أوروبا والتي يعاقب عليها قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 في المادة 204 والمادة 260 مكرر «أ».

واستعرض المحور الثاني من الاستجواب «التجاوزات المالية والإدارية التي شابت تعاقد شركة صناعة الكيماويات البترولية «P.I.C» مع «شركة داوكيميكال» والتي تمثلت حسب النائبين المستجوبين في: «تعمد إهدار وتبديد المال العام بالموافقة على بنود مجحفة في التعاقد مع «شركة داوكيميكال» حملت دولة الكويت خسائر مليارية ضخمة»، معتبرين أن «صفقة الداوكيميكال» تعد «من أكبر الجرائم المالية التي مرت بتاريخ الكويت»، حيث قامت شركة صناعة الكيماويات البترولية «P.I.C» بإبرام عقد شراكة مع «شركة داوكيميكال» وقامت بتوقيع بند جزائي خيالي على دولة الكويت في حال فسخ العقد، وتم ذلك بمعزل عن موافقة وعلم الحكومة، كما قامت بإضافة بند التحكيم الدولي على العقد بدلا من تطبيق القانون الكويتي، مما كبد خزينة المال العام خسائر مليارية ضخمة جراء هذه الصفقة المشبوهة تتحملها الكويت نتيجة الخسائر التي أصابت «شركة داوكيميكال» كما تدعي، إضافة إلى «الإهمال في التحوط ضد القضية التي رفعت أمام هيئة التحكيم الدولية»، وكذلك «إهمال الإجراءات الاحتياطية التي كان من المفترض أن تتخذها الشركة لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء التعاقد والسعي لتحميل الدولة قيمة هذه المطالبة بالكامل»، فضلا عن «التعمد في إخفاء المعلومات وإهدار وتبديد المال العام وتقديم المصالح الشخصية على مصالح الدولة في التعاقد مع «شركة داوكيميكال»، وكذلك «إهدار المال العام بتعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية والتي انتفى الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة «P.I.C» لصفقة الشراكة وتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة».

واستعرض المحور الثالث «التجاوزات المالية والإدارية وإهدار وتبديد المال العام في المصافي البترولية الخارجية التابعة لدولة الكويت»، متمثلا في: التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مشروع مصفاة «فيتنام»، والتجاوزات المالية والإدارية في مشروع تطوير وتحسين مصفاة «يوروبورت» في «مدينة روتردام» في «هولندا»، وكذلك التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مشروع مصفاة «الصين»، إضافة إلى التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مشروع مصفاة «نابولي» في إيطاليا.

وتعرض المحور الرابع لـ«شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «روس بيكر» في شركة البترول الكويتية العالمية، وكذلك شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «جيريت روتشفا» في شركة البترول الكويتية العالمية، حيث أوضح المستجوبان أن مسؤولية وزير النفط تكمن في: «التستر على انتهاكات وتبديد الأموال العامة والمخالفات الإدارية والمالية والقانونية التي قام بها هذا الوسيط»، مؤكدين أن يبكر هذا «وراء كل مصيبة تحدث لمشاريع دولة الكويت النفطية الخارجية، فهو من قام بإقناع رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالاستمرار بالعمل مع الشركة الإسرائيلية، كما اتضح في محور «التعامل مع الكيان الصهيوني»، فقد كان ملف هذا الشخص ممتلئا بكل أنواع المخالفات الإدارية والمالية والقانونية وبخاصة عندما كان رئيسا لشركة تزويد الطائرات بالوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية.

وتناول المحور الخامس والأخير من استجواب حماد والفزيع: «التجاوزات الإدارية التي شابت التعميم رقم «2012/20» والخاص بالترقيات في شركة نفط الكويت»، حيث أوضحا أنه قد شاب الترقيات الأخيرة في شركة نفط الكويت العديد من التجاوزات الإدارية التي لم يراع فيها الكفاءة والأقدمية والعدالة في السلم الوظيفي والالتزام بمعايير الترقيات والتدوير، وذلك بالمخالفة للوائح ونظم الترقيات المتبعة لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات «17 وأعلى» في القطاع النفطي المعتمدة بتاريخ 2012/9/8 والمعروفة اصطلاحا «بنظام المفاضلة» بالإضافة للخطأ في تأويلها وتطبيقها وسوء استخدام السلطة، حيث تم تطبيق التعميم رقم «2012/20» والخاص بإجراء تغييرات تنظيمية في شركة نفط الكويت الذي تسبب في ترقية من لا تنطبق عليهم الشروط وتفضيل من هم اقل منهم خبرة وتجاوز المستحقين منهم، وذلك دون مراعاة أو تطبيق لمبدأ العدل بين العاملين، مما تسبب في ظلم واضح لفئة كبيرة من العاملين في القطاع النفطي.

وفي استجوابه إلى وزير المالية مصطفى الشمالي ذكر النائب نواف الفزيع أن المادة 20 من الدستور الكويتي حددت معنى العدل بقولها إن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

وأوضح أن الخلل في النظام القانوني للإقراض وانظمة الرقابة على الأجهزة المصرفية قد خلق في الواقع العلمي مشكلة أساسية في واقعنا الاجتماعي وهي «مشكلة القروض» التي تعتبر من المشكلات الحقيقية التي تتطلب تدخلا وتصحيحا لأوضاع خاطئة ومخالفة للقانون، وذلك نظرا لما يتم تحميله على القروض من فوائد ومصاريف تتعدد مسمياتها ودن غطاء قانوني لها ودون اتباع للأسس المحاسبية والمصرفية الصحيحة.

وحول «العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية»، قال الفزيع: من المقرر أن من الأغراض التي أنشئ من أجلها البنك المركزي قيامه بالإشراف والمتابعة والمراقبة على الجهاز المصرفي في الدولة... وذلك ما جاء بالمادة 15 من القانون رقم 32 /1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهن المصرفية، إلا أننا نجد أن البنك قد تقاعس ويشدد في القيام بهذا الدور والاضطلاع بمهامه التي كلفه بها القانون وهو ما أدى إلى وصول التقاضي ضد البنوك إلى ذروته ووصل إلى الآلاف التي شغلت ساحات المحاكم والتي جاءت في كثير من الأحكام التي تثبت مخالفات متعددة وجسيمة في حق البنوك كما سنوردها لاحقا...

أضاف: إننا بمراقبة وتطبيق ما سلف بيانه من نصوص قانونية تجعل للبنك المركزي السلطة واليد الطولى في الرقابة ودعم الائتمان وتحقيق العدالة الاجتماعية.. نجد أن الواقع الفعلي والعملي غيرموجود وغير متاح حيث نجد أن معظم البنوك المقرضة تقع وعن عمد في أخطاء قانونية فادحة كمخالفة للقانون وتعليمات البنك المركزي في غياب من الرقابة والإشراف من البنك المركزي.

وقال الفزيع أيضا: إننا وإزاء هذه المخالفات الجوهرية للقوانين وقرارات البنك المركزي وإزاء تقاعس مسؤولي البنك المركزي عن القيام بدورهم تجاه هذه المخالفات بالرغم من المسؤوليات التي أوقعها قانون رقم 32/1968 في شأن النقد والبنك المركزي على البنك المركزي لم نر من وزير المالية أي محاسبة جدية لمسؤولي البنك المركزي وبالأخص في جهاز التفتيش كما أن الجزاءات التي يتم إيقاعها على البنك المخالف لاتقف عند حد فرض الجزاءات المالية بل تصل إلى عزل أو تغيير الموظف المسؤول عن المخالفة وصولا إلى حل مجلس إدارة البنك أو شطب البنك من السجل كما نصت بذلك المادة «85» في القانون رقم 32/1968 ولم يتخذ البنك المركزي أيا من هذه الإجراءات كما لم يتخذ وزير المالية أي إجراءات تجاه تقاعس البنك المركزي عن تطبيق القانون إذ أن ما أوردته نص المادة.

وأكد الفزيع أنه «لم يكن من باب اللغو المنزه عنه المشرع بل من باب التدرج في العقوبة تبعا لتكرار المخالفات ولا يعقل أن تتكرر المخالفات الاف المرات ويكتفي فقط بالغرامة، إن البنك المركزي ممثلا بوزير المالية أمام مسؤولية سياسية تاريخية تجاه الشعب الكويتي حين فرط بأمانة حماية أموال الشعب من عدم الاعتداء عليها وأي اعتداء وأي وحشية بالاعتداء أوصلت مواطنين كويتيين لحد الفقر والعوز نتيجة لتضخم الفوائد غير القانونية وبدلاً من أن يسعى وزير المالية لإيقاف هذا النزيف عبر حل مجالس إدارات البنوك المخالفة وصولا إلى شطبها بما يملكه من صلاحيات معطاة للقانون واكتفى في ذلك انه فرض الغرامات والتي لا تكاد تذكر في موازاة المليارات التي حققتها البنوك من تلك الفوائد غير القانونية مما جعلها لاترهب الغرامة بل تدفعها ممنونة لأنها لا توازي أرباح مخالفة القانون ولو في عشرها».

واختتمت الصحيفة بالقول: «إن وزير المالية خضع لإرهاب فئة من التجار المتنفذين على حساب الاف من الأسر الكويتية، والتي ترفع يدها ليل نهار بدعاء مظلوم يطالب اقتصاص الحق من الظالم عند رب ليس بينه وبين دعوة المظلوم حجاب، مادامت عدالة الأرض قد عجزت عن هذا الاقتصاص، وقد كانت الحكومة أبرز وجوه هذا العجز ممثلة بوزير المالية».

في سياق متصل قال النائب فيصل الدويسان: أرجو أن تكون الحكومة قد استوعبت الدرس، وأدركت أن النواب جاؤوا ليشرعوا ويراقبوا أيضا، وأن المجلس هو كما قال رئيسه «في جيب الشعب»، وإن لم تستطع الحكومة المواجهة فلترحل غير مأسوف عليها.

وحول استجواب وزير الداخلية المقرر في جلسة اليوم، قال الدويسان: إذا لم يأت الوزير، فإنه يعتبر مستقيلا، وإن استخدم سمو أمير البلاد المادة 106 من الدستور، - والتي تعطي لسموه الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهرا - فليكن ذلك، ولكن ابحثوا عن العلة.

المحمد: الكويت

وبدأ الحفل بكلمة من سمو الشيخ ناصر المحمد إذ أكد سموه أهمية زيارة عمدة لندن للبلاد خلال شهر الاحتفالات الوطنية كونها فرصة ممتازة له وللوفد المرافق لرؤية بلدنا والتمتع به وهو يرتدي جلباب الاحتفالات وزينتها.

وقال سموه: لقد جمعت بريطانيا والكويت علاقة فريدة امتدت على مدى القرون الماضية ويشمل تعاونهما الثنائي ذو المنفعة المتبادلة جميع القطاعات على الصعيد السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي والتعليمي،مضيفا وقد بنينا في جميع هذه المجالات شراكة صلبة من اجل مستقبل يراعي المصالح المشتركة بين بلدينا وشعبينا، وتابع المحمد: لقد جمعتنا على المستوى السياسي العلاقات الودية العميقة الجذور التي شهدت ازدهارا مستمرا على مر السنين وبلغت ذروتها في الزيارة التاريخية لحضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه الى المملكة المتحدة في نوفمبر 2012.

وقال سموه: وفي عام 1999 كان لي الشرف ان امثل المغفور له باذن الله تعالى امير البلاد سمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد طيب الله ثراه في الاحتفال الخاص بمناسبة مرور مئة عام على اتفاقية الصداقة بين دولة الكويت والمملكة المتحدة بحضور صاحب السمو الملكي دوق يورك واليدي مارغريت تاتشر،كما كان لي الشرف ايضا ان امثل سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد في حضور احتفالات الذكرى الستين لتولي صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الثانية عرش المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عام 2012، واضاف سموه: لطالما كانت المملكة المتحدة بالنسبة الى الكويت والشعب الكويتي صديقا سياسيا مقربا وحليفا قيما وشريكا موثوقا ولم يكن هذا الموقف الثابت لبريطانيا والشعب البريطاني في امن الكويتيين اكثر شفافية مما كان عليه عند الاستجابة الفورية والشجاعة للمملكة المتحدة اثناء وقوفها الى جانب الكويت وقت الحاجة.

لجنة «المرافق»

لديه شكوى حول تجاوزه في الترقية إبلاغ اللجنة شخصياً أو عبر فاكس اللجنة رقم 22450950 خلال أسبوع من تاريخه لتتمكن اللجنة من فحص الشكاوى والأوراق والمستندات المقدمة لها.

من جانبه وجه النائب عبدالله التميمي سؤالاً لوزير النفط حول المعايير الجديدة لاختيار القياديين وآلية الاختيار.

مجلس الوزراء

كما اعلن وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان مجلس الوزراء وافق على تشكيل لجنة برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية وزارتي المالية والعدل وبنك الكويت المركزي وادارة الفتوى والتشريع لمتابعة منظومة قوانين ومعايير الإعسار والمؤسسات الخدمية ذات العلاقة بالتنسيق مع البنك الدولي.

وكان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعه الاسبوعي صباح أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وانطلاقا من توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير للتركيز على رعاية الشباب وتوفير الوسائل المناسبة لهم للحياة الكريمة وتفعيل مشاركتهم الإيجابية ودورهم البناء في خدمة المجتمع وتنميته شرح وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف فلاح الحجرف للمجلس الخطوات التي قامت بها الوزارة بشأن تفعيل العمل في الأندية المسائية التابعة لوزارة التربية بالتعاون مع اللجنة الدائمة لرعاية الشباب لتنمية المهارات الشبابية في المجالات العلمية والثقافية والرياضية وغيرها في الهيئة العامة للشباب والرياضة وأوضح للمجلس عدد الأندية التي تم إقامتها وتوزيعها على مختلف المناطق وعدد المستفيدين من خدماتها من الذكور والإناث مبينا بان هذه الاندية تعمل على الوجه المطلوب وتحقق النتائج المرجوة وقد أشاد المجلس بهذه الجهود الطيبة مؤكدا على ضرورة زيادة أعداد هذه الاندية وتعظيم الاستفادة منها بما يعزز قدرات أبنائنا وبناتنا الشباب ويساعدهم على شغل أوقات فراغهم فيما يفيد مجتمعهم.

وبناء على توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير وتقديرا ووفاء للمغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق طيب الله ثراه وما قام به من جهود مشهودة وإنجازات طيبة ودور متميز على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي وخدمة قضايا امته فقد أحيط مجلس الوزراء علما بأمر سموه بإطلاق اسم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على الطريق الدائري الخامس وقرر إحالته إلى المجلس البلدي لاتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن.

ثم أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس بفحوى الاتصال الذي أجراه سموه مساء الأمس مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد حمود الجابر الصباح الذي يجري بعض الفحوصات الطبية في المملكة المتحدة حيث أطمأن سموه على نتائج تلك الفحوصات وسلامتها وقد عبر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن شكره واعتزازه باتصال سموه وتقديره لكل من تفضل بالسؤال والاهتمام بمتابعة وضعه الصحي كما عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للنتائج الإيجابية للفحوصات الطبية التي أجراها سائلا المولى عز وجل أن يمن عليه بالشفاء الكامل وأن يكلله بأثواب الصحة والعافية ليعود لوطنه لاستكمال جهوده المخلصة في خدمة الوطن والمواطنين.

وبناء على عرض وزير الصحة الدكتور محمد براك الهيفي فقد وافق المجلس على التبرع المقدم من حمد مساعد الصالح لإعادة إنشاء مركز الشعب الصحي بتكلفة قدرها مليونا دينار كويتي وتسميته باسم مركز «مساعد الصالح الصحي» وقد عبر مجلس الوزراء عن خالص الشكر والتقدير على هذه المبادرة الكريمة التي تجسد ما جبل عليه مجتمعنا الكويتي من قيم التكافل والتعاون وروح المواطنة المسؤولة.

«الكهرباء»: البدء

منطقة شمال غرب الصليبخات اعتبارا من الاول من ابريل المقبل، وقال الوزير الابراهيم في تصريح لـ«كونا» ان الوزارة قامت بكل الاجراءات اللازمة لتوفير التيار الكهربائي للقسائم شمال غرب الصليبخات عند انتهاء اصحاب هذه القسائم من بنائها، واضاف ان الوزارة تزف هذه البشرى السارة الى اصحاب تلك القسائم تزامنا مع احتفالات البلاد باعيادها الوطنية مؤكدا انه اصبح الان بامكان اصحاب هذه القسائم التوجه الى بلدية الكويت ابتداء من الاول من ابريل المقبل لاستصدار تراخيص البناء لقسائمهم.

الكويت: ندعم

الاستعانة بشركة اسرائيلية لمراقبة وحماية حدودنا الشمالية مع العراق.

وفي المنامة صرح رئيس نيابة المحافظة الوسطى في البحرين علي الشويخ، بان النيابة تلقت صباح الامس بلاغين من الجهات الامنية، البلاغ الاول انفجار قنبلة في الصراف الآلي التابع لاحد البنوك التجارية في منطقة سند وقد توصلت التحريات المبدئية من خلال شهود الواقعة عن قيام الجاني بالتخفي بواسطة عباءة نسائية ووضع شيء ما داخل الصراف وبعد دقائق من خروجه حصل الانفجار في المكان مخلفا اضرارا مادية.

اما البلاغ الثاني فتضمن نشوب حريق في ثلاثة محلات للسيارات ومحل لبيع البطاريات تقع اسفل بناية من ثلاثة ادوار بمنطقة سترة، وقد اتت النيران على المحلات بالكامل وما فيها من ممتلكات و سيارات كما تضرر المبنى من الخارج من جراء السنة اللهب والدخان المتصاعد، وقد اشار التقرير المبدئي للدفاع المدني بان الحريق مفتعل بفعل فاعل، واضاف الشويخ بان نيابة الوسطى وفور إخطارها باشرت إجراء التحقيقات الأولية من خلال إجراء المعاينة لمسرحي الجريمة وندب الجهات المختصة من خبراء المتفجرات والمختبر الجنائي لرفع الآثار المشاهدة بالمكان وفحصها كما وطلبت استدعاء شهود الواقعة وسرعة إجراء التحريات وصولا لمرتكبي تلك الجرائم، مشددا على أن التحقيقات تجري في موالاة وسرعة بهدف جمع الأدلة والتوصل إلى كل من له صلة بهاتين العمليتين الإرهابيتين.

وعلى صعيد بحريني منفصل أكد رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، ان بلاده تحترم سيادة البحرين على أراضيها وقرارات قيادتها، واعتبر التصريحات التي أدلى بها النائب ميشال عون حول الأحداث في البحرين تعبر عن آراء شخصية لا تمثل وجهة نظر حكومته، وقال مصدر رسمي لبناني، إن ميقاتي أجرى مساء أمس الأول اتصالا هاتفيا بنظيره البحريني الشيخ خليفة بن سلمان، عبّر خلاله عن احترام لبنان لسيادة البحرين على أراضيها وقراراتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واعتبر أن بعض المواقف التي صدرت عن قيادات لبنانية تعبّر عن آراء شخصية ولا تمثل وجهة نظر الحكومة اللبنانية. وتم خلال الاتصال الاتفاق على زيارة قريبة لميقاتي إلى البحرين.

نجاد: علاقتنا

«التعاون الوثيق بين البلدين مصدر خير وبركة»، وقالت وكالة الانباء الإيرانية «إرنا» ان كلام أحمدي نجاد جاء خلال استقباله أمس نائب وزير شؤون الديوان الاميري الشيخ علي الجراح الصباح الذي سلمه رسالة من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد.

الهيفي: بدء

في مدارس رياض اطفال وذلك بدءا من شهر مارس المقبل، وبين الهيفي في تصريح لـ«كونا» امس ان هذا الطعم يعد طعما تكميليا للطعم القديم «بي سي في 7» الذي يحتوي على 7 في المئة من اهم انماط الميكروبات وكان يخفض الاصابة بالمرض بنسبة 55 الى 65 في المئة بينما يحتوي الطعم الجديد على 13 نمطا ويحقق 85 في المئة من امراض الالتهاب الرئوي للاطفال كما يتسبب بنسبة 50 في المئة من الالتهابات السحائية البكتيرية للاطفال، واوضح ان الوزارة حريصة على اعطاء جرعة من الطعم الجديد «بي سي في 13» لمواليد 2007 في مدارس رياض الاطفال خلال الفترة من مارس الى ابريل المقبلين.

«الدفاع»: دوي

واوضحت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة برئاسة الاركان العامة للجيش في بيان صحافي ان ذلك جاء خلال احدى الطلعات الجوية الخاصة بالاستعدادات لتنفيذ تمرين درع الجزيرة «9» الذي سوف ينفذ بالكويت في الايام المقبلة.

الأسد: واثقون

وقال الاسد خلال لقائه بالسياسيين الذين لم تكشف الصحيفة عن هوياتهم إن «قوتنا لا تأخذها أو تستمدها أو تطلبها أو تستجديها من أحد، هناك مخطئون ومفسدون، إنما هؤلاء ليسوا الجميع، بل في المقابل هناك كفاءات وشرفاء ومخلصون، وهم الأساس ويشكلون الغالبية الساحقة من السوريين».